صناعة الطيران تبحث عن آفاق ما بعد الوباء في دبي

أيرباص تدشن مزاد المعرض بصفقة ضخمة تعمق متاعب منافستها بوينغ

تلتقي آراء الخبراء والمحللين على أن النسخة الجديدة من معرض دبي للطيران ستكون منصة مثالية وفي توقيت استثنائي لتحديد وجهة هذه الصناعة ما بعد الجائحة عبر حجم الصفقات التي يتوقع إبرامها خلال أسبوع مع أكبر مصنعين في العالم، في الوقت الذي ما يزال فيه قطاع السفر يعاني من تراكمات قيود الإغلاق.

إليك معلومات مفيدة عن رحلات الطيران

دبي – اتجهت أنظار المهتمين بصناعة الطيران إلى إمارة دبي التي تستضيف أحد أكبر معارض الطيران في العالم، وسط توقعات بعقد صفقات بمليارات من الدولارات طيلة أيام هذا الحدث والذي دشنته أيرباص بصفقة ضخمة جعلت منافستها بوينغ في "التسلل".

ولطالما كانت أيرباص وبوينغ نجمتي معرض الطيران التجاري الذي يُقام كل عامين، حيث تتسابقان على مشتريات شركات الطيران الخليجية بمليارات من الدولارات التي وصلت إلى التفاصيل النهائية قبل دقائق من المؤتمرات الصحافية المتتالية.

ريتشارد أبوالعافية

بوينغ تخسر حصتها في السوق بفضل أيرباص أي 321 نيو

ريمي بونري

أيرباص ستسيطر على سوق الطائرات ذات الممر الواحد لعقد

ويجسد معرض دبي للطيران 2021 الذي انطلق الأحد بمشاركة عمالقة هذه الصناعة وشركات الطيران فرصة لقياس مدى نجاح القطاع في تجاوز التحديات خاصة بعد أزمة كورونا التي جعلت الطائرات عالقة في مدارج المطارات لأكثر من 18 شهرا.

ورغم العثرات التي تعترض الصناعة يبدو أن التركيز على قطاع الشحن الجوي لم يغب عن تفكير المصنعين بعد أن قامت بعض شركات الطيران بنزع مقاعد على رحلات الركاب التي توقفت عن العمل وحولت طائراتها إلى وسائل نقل جوي لوجستي.

وعلى عكس توقعات البعض بأن يكون المعرض الذي يستمر خمسة أيام أكثر هدوءا مما كان عليه سابقا بسبب حالة الطيران والسفر الضعيفة وسط الجائحة والتأخيرات في سلسلة التوريد العالمية التي أثرت على المصنعين، فقد كان اليوم الأول من الحدث صاخبا.

ووقعت أيرباص طلبية لبيع 255 طائرة من طراز أي 321 أحادية الممر لأربع شركات تابعة لمجموعة أنديغو بارتنرز الأميركية.

وتبلغ قيمة الطلبيات لصالح كل من ويز أير وفرونتير أيرلاينز وفولاريس وجيت مسارت أكثر من 33 مليار دولار وفقا لآخر قائمة أسعار تم نشرها في 2018 من قبل المصنّع الأوروبي العملاق.

في المقابل افتتحت بوينغ سوق الاتفاقيات في اليوم نفسه من المعرض بعقد يقضي بتحويل 11 طائرة ممر واحد من طراز 737 إلى طائرات شحن لصالح شركة آسليز الأيسلندية التي تؤجّر طائرات.

ويقول محللون إنه بينما تشهد أيرباص انتعاشا بعد الأزمة الصحية ما زالت بوينغ عالقة في أزمات متكررة ما يمنح فرصة تفوق طويل الأمد إلى منافستها التي تلبي أنواع طائراتها بشكل أفضل حاجات الشركات.

وخلال الأشهر العشرة الأولى من هذا العام سلمت أيرباص 460 طائرة مقابل 268 طائرة قامت بوينغ بتسليمها. وكان الوباء قد أضعف نشاط المجموعتين، لكن الأوروبية استأنفت تسجيل الأرباح فيما واصلت الأميركية تكبد الخسائر.

واستأنفت طائرات 737 ماكس رحلاتها بعد توقفها لأكثر من عام بسبب حادثين أسفرا عن سقوط قتلى، لكن على بوينغ الآن بيع حوالي 370 طائرة مخزنة في مواقفها، ما يحتاج إلى سنتين أخريين بحسب مديرها العام ديفيد كالهون.

والمشكلة الأخرى هي تعليق عمليات تسليم طائرات 787 دريملاينر منذ يونيو الماضي بعد اكتشاف مشكلات جديدة في الإنتاج لدى إحدى الشركات المزودة. وتفيد تقديرات بأن ذلك قد يكلف حوالي مليار دولار.

وهذا المبلغ يجب أن يضاف إلى 6.5 مليار دولار من النفقات الإضافية المتوقعة لمواجهة تأخر المصادقة على طائرتها الكبيرة المستقبلية 777 إكس المنتظرة في 2023.

وقال ريتشارد أبوالعافية المحلل في مجموعة تيل غروب لوكالة الصحافة الفرنسية "كان هناك الكثير من المشكلات ومن الصعب جدا القول إنها انتهت".

ولكن ريمي بونري من المكتب الاستشاري آرتشيري كونسلتينغ أكد أن ما جعل الأمور أكثر صعوبة هو أن "أزمة كوفيد أثرت خصوصا على طائرات الرحلات الطويلة حيث تتمتع بونيغ بالموقع الأقوى تاريخيا".

فمع مواجهة حركة جوية للمسافات الطويلة لعقبات بسبب قيود السفر والتوقعات بألا تستعيد مستواها السابق إلا بين 2023 و2025، قد تتقلص مبيعات الطائرات الكبيرة بشكل دائم.

وتستفيد إيرباص بشكل كامل من سوق الرحلات المتوسطة الأكثر ازدهارا مع تراجع طائرتها أي 320.

وأطلقت مجموعة الصناعات الجوية الأوروبية طائرتها أي 321 نيو خصوصا نسختها المستقبلية إكس.أل.آر التي تتمتع بمسافة عمل طويلة جدا، والمنتظرة في 2023.

وهذه الطائرة ذات الممر الواحد قادرة على القيام برحلات لمدة عشر ساعات وهذا لم يكن ممكنا إلا بطائرات عملاقة يصعب ملؤها.

وفي ظل حركة نقل جوي ضعيفة بسبب الوباء، تسمح هذه الطائرة للشركات بالتفكير في تطوير طرق لمسافات طويلة بشكل مربح مع حركة بطيئة و"اختبار" وجهات جديدة، مع تشغيل الطرق الأكثر تقليدية لطائرة متوسطة المسافات.

وقال بونري "أيرباص هي الوحيدة الموجودة في سوق الطائرات ذات الممر الواحد القادرة على القيام برحلات طويلة"، معتبرا أنه "على مدى السنوات العشر المقبلة سيكون لدينا عمليات تسليم طائرات أكثر لدى إيرباص مقارنة ببوينغ".

وفي مواجهة هذا الأمر أصبحت المجموعة الأميركية لتصنيع الطائرات عاجزة في الوقت الحالي بعدما تخلت أوائل العام الماضي عن إطلاق مشروع طائرات جديدة متوسطة الحجم المعروف بـ"أن.أم.أي".

وأوضح أبوالعافية أن "بوينغ تخسر عشر نقاط من حصتها في السوق، ويعود ذلك بشكل كبير إلى طائرة أي 321 نيو ما يعرّضها لخطر أن تصبح لاعبا هامشيا" في السوق.

وقال ميشال ميرلوزو المحلل في المكتب الاستشاري الأميركي أير إنه "يجب وقف النزيف مقارنة بإيرباص لأن استعادة الحصة المفقودة في السوق أمر معقد ومكلف للغاية".

وذلك الأمر يتحقق عبر طائرة جديدة وهي باهظة الثمن تصل كلفتها إلى 15 مليار دولار، لكن ديون بوينغ ازدادت خمس مرات في أقل من ثلاث سنوات لتبلغ أكثر من 62 مليار دولار.

ووفق ميرلوزو فإنه حتى لو أطلقت برنامجا جديدا بسرعة، ستواجه بوينغ صعوبة في الحصول على طائرة جديدة قبل 2028 – 2029.

وقد لا تستفيد هذه الطائرات الجديدة من الاختراقات التكنولوجية، وهي مرادفة للكفاءة وبالتالي زيادة الربحية وتقليل الأثر البيئي، وهو أمر غير متوقع قبل العام 2035. لكن هل تستطيع بوينغ الانتظار؟ يقول أبوالعافية ساخرا "بالطبع، إذا كانت حصة 30 في المئة في السوق تناسبها".

أس.تي.سي السعودية توسّع أبواب الخدمات الرقمية

الرياض – كشفت شركة الاتصالات السعودية أس.تي.سي الأحد تفاصيل المرحلة الثالثة من مشروع مراكز البيانات، الذي يعد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الانتهاء من المرحلتين الأولى والثانية.

وتهدف المرحلة الجديدة إلى توسيع المساحة والسعة وتسريع تحقيق أهداف التحول الرقمي في البلد، كما توفر توزيعا سلسا للبيانات على مستوى عالمي مع حلول تحسين الطاقة التي تتوافق مع أهداف مبادرة السعودية الخضراء للاستدامة البيئية.

ويتوقع محللون أن يؤدي التطور في تقديم الخدمات إلى ظهور متطلبات جديدة تتعلق بعرض النطاق وقابلية التوسع بفضل تطوير البنية التحتية للاتصالات والاستثمار في التكنولوجيا، إلى أن تكون من بين أعلى بلدان العالم في سرعة نمو حركة البيانات عبر الإنترنت.

ويُعد الاستثمار بمراكز البيانات خطوة رائدة تقطعها أس.تي.سي في طريق تحسين مبدأ "الوقت مقابل القيمة" وتجربة الزبائن، وتدل على الدور الريادي الذي تلعبه في المضي قدما نحو تحقيق التحول الرقمي.

كما تمثل عنصرا من الاستراتيجية الشاملة للشركة التي تسعى من خلالها إلى تحسين ما تقدمه من تقنيات رقمية وخدمات اتصالات في المدن الرئيسة، مما يعزز من توفير الخدمات الرقمية وخدمات الأمن وإدارة الخدمات ذات المستوى العالمي.

وقال الرئيس التنفيذي للتقنية في أس.تي.سي هيثم الفرج "لدينا خطط طموحة لمراكز بيانات المجموعة من شأنها تنفيذ البنية التحتية في المنطقة".

وتسعى أس.تي.سي لتكون منصة البيانات الرائدة لدعم الطلب على الاتصال الدولي، وتهدف إلى توسيع وتجهيز مراكزها الحالية لتلبية الطلبات المتزايدة لزبائنها في المستقبل.

هيثم الفرج

لدينا خطط لمراكز بيانات من شأنها تعزيز البنية التحتية بالمنطقة

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى الفرج تأكيده أن أحد الحلول التي تقدمها الشركة يتمثل في الحل المركزي من خلال تكرار تصميم موحد لمراكز البيانات، الذي سيضاعف سعة الطاقة الرقمية الحالية لأكثر من 300 ميغاواط من خلال الاستجابة السريعة على الطلب في السوق المحلي.

وتعد المرحلة الثالثة من مراكز البيانات المحسنة بمثابة طاقة تقنية حاسوبية معلوماتية مخططة بسعة قصوى تبلغ 125 ميغاواط، مع مساحة مخصصة للأرض تزيد عن 180 ألف متر مربع، وهي جزء من طموح أس.تي.سي الأوسع واستراتيجيتها الشاملة لتقديم أفضل الخدمات الرقمية وخدمات الاتصالات.

وتتوافق المرحلة التي ستكتمل بحلول مارس المقبل مع معايير هايبر سكيلر التي توفر بنية تحتية مرنة للغاية، إذ تُستَخدم أحدث تقنيات الاتصال لضمان تدفق مرن لحركة مرور البيانات والمعلومات الرقمية بين المرافق الفنية المختلفة للحفاظ على استمرار الأعمال.

وتتكون مراكز بيانات أس.تي.سي من 16 مركزا للبيانات يتضمن 17 ألف وحدة تخزين، تخدم 8 مواقع متوازية موزعة على 6 مدن، مما يجعل المشروع أكبر برنامج لبناء مراكز البيانات في المنطقة.

وسيتيح هذا التوسع مناطق توافر رقمية مهمة تؤمِّن مجموعة متكاملة من الخدمات الآمنة وإدارة الخدمات على المستوى العالمي، بالإضافة إلى تدابير سلامة الأصول عبر المدن الرئيسة: الرياض وجدة والدمام.

وأكد الرئيس التنفيذي لقطاع النواقل والمشغلين بالشركة محمد العبادي أن مراكز بيانات أس.تي.سي تنسجم مع أهداف "رؤية 2030" حيث تسهم في أن تصبح السعودية مركزا للرقمنة، فضلا عن جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة.

وقال "سيكون المحور الرقمي متاحا كتجربة موحدة لجميع القطاعات بما في ذلك المحلية والإقليمية والعالمية، في بيئة محايدة للنواقل، لتمكين نظام بيئي مستضاف محليا، مما يوفر أفضل تجربة للزبائن، وسنرى نموا مستقبليا مدفوعا بالتطور إلى السحابة 4.0 ثم إلى الصناعة 4.0".

عُمان تقطع خطوة باتجاه تطوير نشاط سوق المال

مسقط – تسعى سلطنة عمان لتحريك تموضعها في مؤشرات كفاءة الأداء المالي إلى مستوى متقدم في تقارير التنافسية العالمية، والتي تعتبر معيارا لشفافية وسهولة أداء الأعمال ومدى التطوّر الاقتصادي لأي بلد.

وأعلنت بورصة مسقط الأحد عن إنشاء قسم تحت مسمى "الحوكمة الثلاثية والتنوع والإدماج"، وذلك من منطلق حرص البورصة على مواكبة التوجهات العالمية في قطاع أسواق المال وتحقيق الاستدامة.

ومن الواضح أن البلد الخليجي الذي يعاني من تضخم الديون وأزمة مالية وقلة في احتياطاته النقدية أصبح مجبرا على اللحاق بركب جيرانه الخليجيين وخاصة في الإمارات والكويت والسعودية في ترقية مستوى نشاط سوق المال ووضع حوافز تتيح جذب الأموال إلى البلاد.

وأوضح محمد بن محفوظ العارضي رئيس مجلس إدارة بورصة مسقط أن مجلس إدارة البورصة قد وضع الحوكمة الثلاثية والتنوع والإدماج ضمن أولويات الخطة الاستراتيجية التي تعمل عليها البورصة في المرحلة القادمة.

وتشكل أهمية ذلك لما لها من دعم متزايد في أوساط القطاع وتعزيز القدرة التنافسية الإقليمية وإيجاد قيمة طويلة الأجل للمستثمرين وللجميع ككل.

وفي أبريل الماضي أنهى سوق مسقط للأوراق المالية خطوات تحويله إلى شركة مساهمة عُمانية مقفلة باسم "بورصة مسقط" تتبع جهاز الاستثمار العماني.

ويشرف الجهاز الذي أسسته مسقط في يونيو 2020 لتملك وإدارة معظم أصول صندوق الثروة السيادي ووزارة المالية على نشاط البورصة العمانية.

يجب التريث قليلا فالمؤشرات ستتحول إلى الأخضر

وقال العارضي إن "تبني هذه المبادرة يأتي انسجاما مع مساعي البورصة وجهودها المبذولة في اتباع أفضل المعايير والممارسات العالمية وترسيخ ثقة المستثمرين للارتقاء بأسواق رأس المال".

ويعد تطبيق المعايير والالتزام بقواعد الحوكمة البيئية والاجتماعية وتبني أعلى مستويات الإفصاح والشفافية من أهم الآليات والأدوات التي تساعد في رفع وعي المستثمرين وتمكينهم من تحقيق أهدافهم ذات الصلة بالاستثمار والاستدامة.

وأكد العارضي أن المستثمرين باتوا أكثر تركيزا من أي وقت مضى على عوامل الاستدامة في قراراتهم الاستثمارية، لذلك فإن التركيز الأساسي الحالي في البورصة يتطلب مواصلة الجهود المتبعة لمواءمة خطط الاستدامة مراعين في ذلك تطبيق أهداف ومبادئ داعمة للاستدامة في أسواق رأس المال.

ومن المتوقع أن تشهد بورصة مسقط خلال الفترة المقبلة حضورا لافتا للمبادرات المتعلقة في نشر مبادئ ممارسات الحوكمة الثلاثية وإيجاد مناخ استثماري قادر على جذب وتشجيع الاستثمارات المستدامة.

وفضلا عن ذلك، القيام بوضع أسس الاستدامة وتبني ممارسات تتماشى مع الجهود التي تبذلها بورصة مسقط لتوفير اقتصاد ناجح ويجعل البلاد أمام إمكانية اللحاق بجيرانها في المنطقة الخليجية.